

المحتويات

٢ ص

جهود الهيئة في تطوير البيئة التشريعية لأسواق المال..

إصدار نظام التداول بالهامش وتعديل عدد من الأنظمة خلال العام ٢٠٠٨

٢ ص

معالي سلطان المنصوري يدعو شركات الوساطة للإرتقاء بالأداء المهني..

اختتام فعاليات ملتقى الوساطة المالية الخليجية في أبوظبي

٦ ص

الهيئة توافق على تأسيس ١٣ شركة جديدة..

تعديل الأنظمة الأساسية لـ ١٢٥ شركة منذ بداية العام الجاري

٧ ص

١٣٠ ترخيصاً منحتها الهيئة للوسطاء العاملين في تداول السلع..

ارتقاع تداولات بورصة دبي للذهب والسلع ٨٥,٠٪ إلى ١٨,٩ مليار درهم في ٩ شهور

٨ ص

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية خطوات مدروسة على طريق المستقبل..

تشكيل لجان القواعد التنظيمية والتوافق والانسجام والرقابة وإنفاذ القوانين

مجلس إدارة الهيئة يعتمد قرارين بالإدراج المشترك في الأسواق المالية وتنظيم سجل أسهم شركات المساهمة الخاصة

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع الذي عقده برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة الهيئة مشروع ضوابط الإدراج المشترك للأوراق المالية في أسواق المال المحلية وأسواق المناطق الحرة الذي يسمح للشركات المدرجة في الأسواق المحلية بإدراج أوراقها المالية في أسواق المناطق الحرة أو الأسواق المالية الخارجية، وكذلك إدراج الشركات المدرجة بالمناطق الحرة للأوراق المالية في الأسواق المحلية، مع ضرورة الحصول على موافقة الهيئة على هذا الإدراج، على أن يتم التنسيق مع الأسواق المالية بالدولة من أجل وضع آلية للتنفيذ وتحديد الإطار الزمني والمراحل المختلفة لتطبيق النظام.

حضر الاجتماع كل من معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي، وسعادة عبد الله سالم الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة سامي ظلعن القمزي مديرعام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، وسعادة محمود إبراهيم محمود، وسعادة حامد كاظم. وقد جرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية والبت فيها، ومن بين الموضوعات التي تناولها الاجتماع ما يلي:

ضوابط الإدراج المشترك

كان المجلس قد اعتمد خلال اجتماعه قراراً بشأن ضوابط الإدراج المشترك للشركات المساهمة العامة بحيث تتمكن الشركات المدرجة في الأسواق المحلية من إدراج أوراقها المالية في أسواق المناطق الحرة المالية أو الأسواق المالية خارج الدولة، وكذلك إدراج شركات المناطق الحرة المالية للأوراق المالية والسلع في الأسواق المالية بالدولة، على أن يتم الحصول

التتمة صفحة ٣ <<



إفتتاحية

دأبت هيئة الأوراق المالية والسلع على إطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف مد جسور التواصل البناء مع المستثمرين وكافة الشركاء الاستراتيجيين في مسعى منها لدعم ثقة المستثمرين بالأسواق المالية، وخلال العام الجاري قامت الهيئة بتطوير موقعها الإلكتروني بما يتيح مشاركة أوسع من جانب المتصفح، كما أطلقت نظاماً إلكترونياً للمقترحات والشكاوى يسمح للمتعاملين معها بتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم ومتابعتها أولاً بأول بشفافية تامة.

ويأتي في هذا السياق إصدار النشرة الإخبارية للهيئة لتكون - ليس فقط - لسان حال الهيئة، بل أيضاً همزة وصل ورافد رئيسي يعزز قنوات الاتصال الخارجي مع قطاع المجتمع من إعلاميين ومتخصصين ومتعاملين، ويزودهم بالمعلومات والبيانات الضرورية عن أنشطة الهيئة وجهودها على كافة الأصعدة، وينقل صورة أمينة لما تقوم به من مبادرات تطوير ذاتي لارتقاء بالبنية التشريعية للأسواق، وتطوير كواردها البشرية الفنية أو الإدارية، وتعظيم قدرتها على فرض الأنظمة والتشريعات التي تكفل ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل في الأسواق المالية.

إن إصدار هذه النشرة لا يعبر فقط عن إيمان برسالة الصحافة الاقتصادية - وإنما يعبر كذلك عن تقدير الهيئة للقيمة المضافة للاتصال الفعال باعتباره أحد أهم العناصر المحورية في التعامل مع الأزمات والظروف الطارئة في ظل عصر الاتصال والمعلومات.

ليس هذا فحسب.. بل إن مبادرة الهيئة بتعزيز وسائل الاتصال مع المجتمع إنما تأتي تتأغماً مع الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتطوير وبناء نظام متكامل للاتصال الداخلي والخارجي للهيئات والمؤسسات يواكب التطورات العالمية، من أجل ضمان تحقيق أعلى معايير الشفافية ودقة المعلومات في الهيئات والمؤسسات الحكومية، عبر تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الاتصال الحكومي، بما يدعم الأهداف الاستراتيجية والخطط الموضوعية.

م. سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة الهيئة



اجتماع مجلس إدارة الهيئة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة الهيئة

هيئة الأوراق المالية والسلع تستقبل الدفعة الثانية من المتدربين برنامج "SHARE"

وتحقيق المزيد من التمكين الوظيفي وتطوير قدرات ومهارات مواطني الدولة. ويشتمل البرنامج على ورش تدريبية وندوات في مختلف موضوعات الأوراق المالية والاستثمار، ويتلقى المتدربون خلال البرنامج تدريباً عملياً بكل من كلية كاس للإدارة وبورصة لندن ومعهد لندن للأوراق المالية والاستثمار، إضافة إلى بعض شركات الوساطة العاملة بسوق لندن. ويوفر البرنامج للمتدربين فرصة للاحتكاك بالتطورات الحديثة في مجال الأوراق المالية في بريطانيا وما يتعلق بدور الهيئات الرقابية على مستوى العالم.

بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع باستقبال الدفعة الثانية من خريجي المعاهد والمؤسسات الأكاديمية بالدولة للاتحاق بصناعة أسواق المال، وذلك بعد تخريج الدفعة الأولى من منتسبي برنامج SHARE للتأهيل عقب انتهاء الدورة التدريبية التي استمرت ثلاثة أشهر في مؤسسات القطاع المالي بالمملكة المتحدة والتي تمت بنجاح كامل. ويعتبر هذا البرنامج نقلة نوعية لتحقيق المزيد من الإستثمار في الموارد البشرية التي تمثل هدفاً محورياً في أجندة الهيئة الإستراتيجية نحو تفعيل برامج التوطين،



ضمن مساعي الهيئة لتطوير البيئة التشريعية لأسواق المال

إصدار نظام التداول بالهامش وتعديل عدد من الأنظمة هذا العام

التعديلات الخاصة بنظام الإفصاح والشفافية

وقد تناولت التعديلات توضيح الإجراءات الواجب على الأسواق الإلتزام بها عند الإفصاح عن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، ودور الأسواق فيما يتعلق بالمخالفات الخاصة بالشركات المدرجة.

التعديلات الخاصة بنظام التداول والمقاصة والتسوية

ومن أهم التعديلات في هذا الجانب تعديل المدد الخاصة بحظر تداولات أعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة والأشخاص المطلعين، ويأتي ذلك في إطار منع استغلال هؤلاء الأشخاص للمعلومات التي يطلعون عليها بحكم مناصبهم أو علاقاتهم، وهو ما يعزز من إجراءات حماية حقوق المساهمين، ويتفق مع الممارسات العالمية المتبعة في هذا الشأن.

التعديلات الخاصة بأنظمة إدراج سندات الدين والصكوك الإسلامية

تمت الموافقة على استثناء السندات والصكوك التي تصدرها أو تضمناها الدولة من شرط الحصول على تصنيف إئتماني لسندات أو صكوكها من قبل جهة تصنيف معتمدة من قبل الدولة.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أقر مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الأخير نظامي الإدراج المشترك للأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والأسواق الحرة، وأيضاً قرار تنظيم سجل أسهم الشركات المساهمة الخاصة واللذين تعرضهما «أوراق مالية» على صفحات هذا العدد بالتفصيل.

إنطلاقاً من سعي هيئة الأوراق المالية والسلع إلى تطوير وتحديث البيئة التشريعية لديها بما يتوافق وأفضل الممارسات والمعايير الرقابية والإشرافية والتنظيمية لأسواق المال، وتحقيق الحماية لحقوق المستثمرين والحفاظ على الاستقرار المالي والإقتصادي في كل ما يتعلق بأسواق المال، وتنظيم التداولات والتعاملات في الأسواق المرخصة في الدولة، وتفعيل مبادئ الإفصاح والشفافية، وتطوير الخدمات المقدمة من شركات الوساطة، شهد عام ٢٠٠٨ إصدار بعض الأنظمة الجديدة وإجراء العديد من التعديلات على بعض الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة، ومن أهم هذه القرارات ما يلي:

إصدار نظام التداول بالهامش

يأتي إصدار هذا النظام في إطار تنظيم وتطوير الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة، وبموجب هذا النظام أصبح لشركات الوساطة الحق في تمويل جزء من صفقات عملائها الخاصة بشراء الأوراق المالية، وذلك بعد أن كانت أنظمة الهيئة تحظر تقديم مثل هذه الخدمة، علماً بأن النظام المشار إليه تضمن ضوابط وشروط خاصة بعمليات التمويل بما يكفل حماية حقوق كلا من العملاء وشركات الوساطة معاً، ويضمن استقرار الأسواق المالية.

التعديلات الخاصة بنظام التحكيم في منازعات الأوراق المالية والسلع

وتأتي هذه التعديلات في إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لتطوير الإجراءات الخاصة بفض المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية والسلع، والحرص على مصالح المتعاملين في الأوراق المالية مع إتاحة الحق لهم في اختيار طريقة فض المنازعات الخاصة بهم، ووفقاً لهذه التعديلات أصبح لأطراف النزاع الحق في اختيار طريق القضاء أو اللجوء للتحكيم فيما لو تم الاتفاق على ذلك.

منها ٥ محلية و ٨ أجنبية

الموافقة على قيد ١٣ شركة هذا العام

وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على قيد ١٣ شركة مساهمة عامة خلال العام الحالي منها ٨ شركات أجنبية و ٥ شركات محلية، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للشركات المقيدة لدى الهيئة ١٣٧ شركة منها ٣٢ شركة أجنبية و ١٠٥ شركة محلية. وتضم قائمة الشركات المحلية المقيدة هذا العام لدى الهيئة كلا من: شركة ميثاق للتأمين التكافلي في مجال التأمين، ومصرف عجمان في مجال الخدمات المصرفية، وتكافل الإمارات في مجال التأمين، و دار التكافل في مجال التأمين، وشركة الهلال الأخضر للتأمين في مجال التأمين. أما الشركات الأجنبية التي تم قيدها هذا العام فهي: مصرف السلام - البحرين في مجال الخدمات المصرفية، وشركة اكتتاب القابضة - الكويت في مجال الخدمات المالية، ومصرف السلام - السودان في مجال الخدمات المصرفية، وشركة ناس - البحرين في مجال الخدمات المالية، والشركة الوطنية الدولية القابضة في مجال الخدمات المالية، وشركة أمان للاستثمار - الكويت في مجال الخدمات، وشركة الجزيرة للمنتجات الحديدية - الكويت في مجال الخدمات والمنتجات الصناعية، وشركة برقان لحضر الأبار والتجارة والصيانة.

ويذكر أن هناك ٦٥ شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، و ٦٤ شركة مدرجة في سوق دبي المالي.



قامت بتقييم شامل لموظفيها

الهيئة تؤسس مركزاً للتطوير الوظيفي

أسست هيئة الأوراق المالية والسلع مركزاً للتطوير الوظيفي يتبع إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية ليعنى بتطوير مهارات وأداء موظفيها وتحديد مساهمهم الوظيفي على مدار السنة، وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات والاستشارات المهنية والشخصية.

من ناحية أخرى، قامت الهيئة بالتعاون مع مركز «EFI» العالمي للاستشارات بإجراء تقييم شامل لجميع موظفيها لتحديد المسارات الوظيفية وتحديد الاحتياجات التدريبية، حيث قام المركز بعمل مقابلات للموظفين لتحديد مؤشرات قياس الأداء الوظيفي «KPI» تماشياً مع استراتيجية الحكومة الاتحادية.

• • •

مجلس إدارة الهيئة يعتمد قرارين

(تتمة المنشور صفحة ١)

على موافقة الهيئة على هذا الإدراج، وذلك وفقاً لمجموعة من الشروط. وفي المقابل يمكن للهيئة أن توافق على إدراج شركات المناطق الحرة المالية لأوراقها المالية في أسواق الدولة وفقاً لعدد آخر من الشروط والضوابط.

وضمن خطط وتوجهات مجلس إدارة الهيئة للارتقاء بالأداء في الأسواق المالية وتطوير هيكلها التشريعية والتنظيمية اعتمد المجلس مذكرة عن تنظيم سجل أسهم شركات المساهمة الخاصة بحيث يتم تحديد جهة معينة مرخص لها من قبل الهيئة تتولى أعمال أمين سجل الأسهم لتلك الشركات، على أن تكون تداولات تلك الشركات تحت إشراف الهيئة، وأن يتم النص صراحة على ذلك بمشروع قانون الشركات التجارية الجديد، ومن المتوقع أن يترتب على ذلك عدد من المزايا من بينها توحيد الجهة التي تقوم بعمل أمين سجل أسهم الشركة، وتنظيم كافة التعاملات على أسهم هذه الشركات بحيث لا يُعَدُّ بنقل ملكية أسهمها إلا بناءً على إخطار نقل ملكية صادر من إدارة المقاصة بالسوق المعني، وتقليص المدة اللازمة لإدراج شركات المساهمة الخاصة عند التحول لشركات مساهمة عامة.

ووفقاً لذلك سوف تتولى جهة يرخص لها من الهيئة وتعمل تحت إشرافها مهام أمين سجل أسهم شركات المساهمة الخاصة، على أن تتوافر في هذه الجهة شروط يصدر بها قرار من الهيئة حتى تكون هناك رقابة مباشرة من الهيئة على الجهة التي تقوم بعمل أمين السجل، وتوقيع الغرامة والإيقاف عن مزاولة النشاط أو إلغاء الترخيص الصادر لتلك الجهة في حالة المخالفة لقانون الشركات التجارية، مع بقاء اختصاص تسجيل الشركات المساهمة الخاصة والإشراف عليها لوزارة الاقتصاد.

كما يتضمن كذلك أن يتم التنسيق مع وزارة الاقتصاد لاستصدار قرار وزاري بإلزام كافة شركات المساهمة الخاصة بنقل سجلات الأسهم إلى السوق المعني.



خلال افتتاح ملتقى الوساطة المالية الخليجية في أبوظبي

معالي سلطان المنصوري يدعو شركات الوساطة لإعادة ترتيب أوضاعها وتحسين ملاءتها المالية

بالسوق، وضرورة مراجعة التشريعات والأنظمة من فترة إلى أخرى - وبخاصة تلك التي تنظم مهنة الوساطة.

وفي ختام أعمال ملتقى الوساطة المالية الخليجية أوصى المشاركون بضرورة العمل من أجل التنسيق بين الجهات والسلطات النقدية والمالية المسؤولة بدول مجلس التعاون الخليجي، والدعوة إلى عقد اجتماعات تنسيقية بينها لتدارس الأزمة المالية العالمية وإصدار القرارات التي من شأنها تقوية الاقتصاد الخليجي. ودعوا إلى تشجيع الاندماج بين شركات الوساطة من أجل العمل على قيام شركات وساطة على مستوى مهني ومالي متطور، كما أكدوا على أهمية العمل على تعزيز دور الهيئات الرقابية وجهات التدقيق في دول المنطقة، والعمل على توحيد أسواق رأس المال الخليجية، وتكثيف الجهود من أجل إعداد الأنظمة والتشريعات المشتركة واستكمال هذه القوانين لتغطي كافة الجوانب المالية والتجارية والاستثمارية.

وعلى هامش الملتقى أكد سعادة عبدالله الطريفي على أهمية إدراك التحديات الكبيرة التي تواجه الأسواق العربية في ضوء الأزمة المالية العالمية، كما أشاد بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في دولة الامارات العربية لدعم أسواق المال والجهاز المصرفي وقال إنها جاءت لتخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام وتعيد الثقة لأسواق المال في الدولة. وأكد أيضاً على أن عمليات البيع على المكشوف غير نظامية وغير مشروعة في السوق الإماراتي، وحذر الجهات التي تعمل وفق هذه الأداة من الاستمرار فيها؛ حيث أن عمليات البيع على المكشوف تضر بأسواق المال في حالة التراجع والأزمات، وهو ما دعا السلطات الرقابية في الكثير من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا - إلى حظر هذه العمليات في أسواقها المالية .

دعا معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع إلى ضرورة قيام شركات الوساطة في أسواق الخليج والدول العربية بشكل عام بإعادة تنظيم أوضاعها ورفع ملاءتها المالية حتى تتمكن من الدخول بقوة في المنافسة والوفاء بمتطلبات «الأياسكو» وهيئات الرقابة على أسواق المال، ودعا معاليه إلى أن تنظر شركات الوساطة في إمكانية تطبيق قواعد الحوكمة. جاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عنه سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة في ملتقى الوساطة المالية الخليجية الذي عقد على مدار يومي ١٤-١٥ أكتوبر الماضي في أبوظبي بالتعاون بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع واتحاد الغرف في دول مجلس التعاون الخليجي وشركة اتصال لتنظيم الفعاليات.

كما دعا معالي سلطان المنصوري شركات الوساطة في الأسواق المالية العربية عامة إلى الالتزام بالمعايير المهنية، والعمل على توعية المستثمرين وإلى إظهار المزيد من الشفافية.. الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى المزيد من الثقة التي تدعم ازدهار السوق المالي، واقترح معاليه أن تنظر شركات الوساطة في مدى إمكانية أخذ هذه الشركات بنظم الإدارة الرشيدة وتطوير نظام حوكمة لشركات الوساطة العاملة في الأسواق المالية، على غرار ما اعتمد مؤخراً من أنظمة لحوكمة الشركات المدرجة. ودعا كذلك الى وضع إطار لأخلاقيات مهنة العاملين في الوساطة؛ بحيث يتم التوصل إلى ميثاق شرف يلتزم به العاملون في المهنة على اختلاف مستوياتهم.

وطالب رئيس مجلس الإدارة شركات الوساطة بالعمل على الارتقاء بكفاءة العاملين بها علمياً ومهنياً، وزيادة كفاءة رأسمالها، فضلاً عن تطوير أدواتها لتواكب التطورات الجديدة في أسواق الأوراق المالية من خلال تقديم خدمات مالية أخرى جديدة بعد إقرار تلك الخدمات من قبل الجهات المعنية





لخدمة المستثمرين والباحثين وكافة المهتمين في السوق المالي بالدولة

الموقع الإلكتروني للهيئة يتحول إلى بوابة إلكترونية تضم أربعة مواقع متخصصة

وقسماً خاصاً بالأوراق المالية من أسهم وسندات دين وصكوك إسلامية، وقسم الوسطاء في قطاعي الأوراق المالية والسلع.

تقرير المؤشر اليومي

سوق الإمارات للأوراق المالية

وإلى جانب ذلك يتضمن الموقع الرئيسي تقرير المؤشر اليومي لسوق الإمارات للأوراق المالية، وإرشادات لتوعية المتعاملين في السوق المالي، وبعض الروابط بالمواقع ذات الصلة، والنشرة البريدية، إضافة إلى ركن خاص بالمقترحات وآخر للأحداث الهامة للهيئة وزاوية التصويت.

قناة تواصل توفر المعلومة وتساهم

في تسهيل الإجراءات

ومن الخصائص الفنية التي تتميز بها البوابة الإلكترونية تعزيز الخدمات الموجودة في الموقع السابق بخدمات جديدة متطورة بحيث يصبح قناة تواصل توفر المعلومة وتساهم في تسهيل وتسريع الإجراءات، ويدعم بالتالي العلاقة مع كافة العملاء (شركات مساهمة عامة وشركات وساطة ووسطاء ومستثمرين وغيرهم)، وأداة لانجاز العديد من الأعمال كتجديد الشركات وتعديل بياناتها وذلك من خلال النماذج التي يتضمنها الموقع (مثل نموذج تسجيل الشركات المساهمة العامة الجديدة، ونموذج طلب إدراج أسهم شركة في سوق الأوراق المالية، ونموذج النتائج الأولية للشركات المساهمة العامة، ونماذج الهيئة المتعلقة بشراء الشركات لأسهمها، ونماذج الصكوك الإسلامية، ونماذج سندات الدين، والنماذج الخاصة بالوسطاء مثل نموذج طلب قيد شركة وساطة وغيرها).

على كيفية الشراء والبيع وتطبيق أو تجاهل إجراءات الشركات ومدى تأثيرها على الأسهم.

وتتميز البوابة الإلكترونية الجديدة لهيئة الأوراق المالية والسلع بالعديد من الخصائص والتقنيات الحديثة، حيث يضم الموقع الرئيسي للهيئة عدة مواقع أخرى منها سوق الإمارات للأوراق المالية، وموقع خاص بالإعلام والتنوعية الاستثمارية، وموقع خاص ببرامج الهيئة للتوظيف SHARE.

وتقوم الصيغة الجديدة للبوابة الجديدة على الفصل بين دور الهيئة كجهة رقابية وتشريعية والسوق المالي (سوق الإمارات) باعتباره جهة فنية.

قسم للتعريف بالهيئة

وآخر للمستثمرين

ويشتمل الموقع الإلكتروني الجديد على الموقع الرئيسي الذي يتضمن قسماً خاصاً بالتعريف بالهيئة من حيث تأسيسها وتطورها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها، وهيكلها التنظيمي وإدارتها وتشكيل مجلس إدارتها، وقسماً آخر خاص بقانون الهيئة وأنظمتها التشريعية، إضافة إلى قسم العلاقات الدولية الذي يتضمن علاقة الهيئة بمنظمة الأيسكو ومذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والأخبار، والقسم الخاص بالمستثمرين ويتضمن كيفية التعامل بالأوراق المالية وتداولها بيعة وشراء وتسوية الصفقات ومسؤولية المستثمر، وقسم الأسواق ويتضمن سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة دبي للذهب والسلع، بالإضافة إلى قسم الشركات ويعرض لكيفية تسجيل شركة مساهمة عامة وكيفية الإدراج وضوابط شراء الشركات لأسهمها وحوكمة الشركات والجمعيات العمومية والتوزيعات والتقارير المالية،

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً الموقع الخاص بالتوعية الاستثمارية ضمن بوابتها الإلكترونية الجديدة، وذلك لخدمة المستثمرين والمتعاملين وكافة شركاء الهيئة والباحثين والمهتمين في السوق المالي بالدولة، حيث يحتوي الموقع على أخبار خاصة بأحداث مرتبطة بتوعية المستثمر، ونشرات وتقارير، وفعاليات وندوات مصنفة حسب الجهة المراد توعيتها مثل المستثمرين، والوسطاء، والمحللين الماليين.

كما يتميز هذا الموقع بعرض مواد علمية على شكل فيديو، وهي قيد الإنشاء، ومحاضر ومستندات تخدم المستثمر للرجوع إليها في حالة وجود استفسار معين.

مركز التقارير

كما تم أيضاً إطلاق «مركز التقارير» الذي يوفر إمكانية الحصول بطريقة تفاعلية على التقرير المطلوب بما يجعل مؤشرات سوق الإمارات التي سبق نشرها وكذلك قاعدة البيانات الخاصة بالتداولات متاحة لعموم المستثمرين والمهتمين بحيث تعرض في شكل إحصائيات، أي كانت الفترة الزمنية التي يريدها المستعرض الأمر الذي يجعل منها قاعدة بيانات ثرية في متناول الجمهور، وبذلك يقدم «مركز التقارير» خدمة مهمة للمحللين الماليين والباحثين الاقتصاديين والمستثمرين والعاملين في حقل الصحافة والإعلام على السواء، أي كان النسق المطلوب أن يظهر به الملف سواء كان Excel أو PDF أو Word أو غيره، حيث يمكن الوصول إليه عن طريق موقع سوق الإمارات للأوراق المالية تحت عنوان مؤشر سوق الإمارات.

شاشة موحدة لأسعار التداول المباشر

كذلك تم استحداث شاشة موحدة خاصة بأسعار التداول المباشر وهي في مرحلة التجربة لذا تم إضافتها في شاشة العرض السابقة. كما سيتم العمل على استحداث لعبة التداول (Trade Game) بهدف التدريب



محرك بحث للاستعلام عن المعلومة

ومن المميزات الفنية الجديدة للبوابة الإلكترونية كذلك توفير خاصية البحث من خلال محرك بحث تم إعداده للاستعلام عن المعلومة أو البيانات أو القرارات التي تهم المستعرضين. كما تتضمن البوابة كذلك إحدى الخدمات التي ميزت الموقع السابق، وهي تحديث في البرنامج الإلكتروني (محفظتي) التي يمكن للمستثمر برن خلالها حساب عدد ما يملك من أسهم وقيمة

مشترياته منها عند شرائها، والقيمة التي بلغتها لحظة استعراضه للموقع، أما فيما يتعلق بجمهور المتصفحين من المستثمرين والمحللين والباحثين والمهتمين فيمكن رصد عدد من المزاي من أهمها أن الموقع يعكس تخصصية العمل والأدوار، حيث روعي فيه الفصل بين موقع الهيئة (بالنظر إلى دورها كجهة رقابية تشريعية) وموقع سوق الإمارات للأوراق المالية بما يتميز به من طابع فني وما يتضمنه من بيانات

الموقع الرئيسي للهيئة

يتم تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة في الموقع الإلكتروني لخدمة الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة لتحديث بياناتها مباشرة على الموقع لضمان سهولة وسرعة وصول المعلومة للهيئة وذلك دعماً للمصادقية والشفافية.

موقع شير "SHARE"

برنامج الهيئة للتوطين يدعم التمكين الحقيقي للكفاءات المواطنة في مجال سوق المال، وبناء القدرات وتنمية المهارات وتمثيل الطاقات الكامنة للاستفادة القصوى من مخرجات المؤسسات الأكاديمية.

موقع سوق الإمارات المالي

يدعم دور الأسواق وذلك بربط الأسواق المحلية تحت مظلة واحدة وهي سوق الإمارات للأوراق المالية، يشمل جميع المعلومات الخاصة بالشركات والوساطة والتداول في السوقين.

موقع توعية

موقع يدعم البوابة الإلكترونية من خلال إبراز دور الهيئة في نشر التوعية لعدد من فئات الجمهور المستهدف منهم صغار المستثمرين، والوسطاء، والمحللين.





أقرت تعديل الأنظمة الأساسية لـ ١٢٥ شركة منذ بداية العام

الهيئة توافق على تأسيس (١٣) شركة مساهمة عامة بإجمالي رؤوس أموال (٣,٥) مليار درهم وتراجع (٣٤) دراسة جدوى لشركات قيد التأسيس

لـ (٢) شركات لديها الرغبة في التحول إلى شركات مساهمة عامة.

بلغ عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة (١٣٧) شركة منها (٢٢) شركة أجنبية و(١٠٥) شركات محلية، في حين بلغ عدد الشركات المدرجة ١٢٩ شركة. وفي مجال الإفصاح والشفافية قامت إدارة الإصدار والإفصاح في الهيئة ومن خلال لجنة مراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية وحتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، بمراجعة (٢٤) دراسة جدوى لـ (٢٤) شركة، منها (٢٥) شركة مساهمة خاصة محالة من قبل وزارة الاقتصاد و(٩) شركات مساهمة عامة.

كما قامت الإدارة بإعداد دليل استرشادي لشركات المساهمة العامة المدرجة حول آليات وإجراءات الإفصاح وتم نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة، وقامت الإدارة كذلك بمتابعة إفصاح شركات المساهمة العامة المدرجة للبيانات المالية ربع السنوية ونصف السنوية للعام (٢٠٠٨م)، حيث كانت نسبة الإفصاح للربع الأول من العام الحالي (٩٤,١)٪، وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في الربع الثاني من نفس العام لتصل إلى (٩٩,١٩)٪.

وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على تأسيس (١٣) شركة مساهمة عامة بعد دراسة طلباتها، وأشرفت على عملية الاكتتاب التي تمت على أسهم تلك الشركات التي بلغت رؤوس أموالها مجمعة (٣,٥) مليار درهم.

ومنذ بداية العام وحتى الثامن من أكتوبر أصدرت الهيئة (١٢٥) قراراً وزارياً بتعديل الأنظمة الأساسية لشركات مساهمة عامة بناء على قرارات جمعياتها العمومية، وقامت بالإشراف على ومتابعة حضور (١٥٢) اجتماعاً للجمعيات العمومية على مستوى الدولة منها (١١٢) اجتماعاً للجمعيات العمومية العادية، و(٢٥) اجتماعاً للجمعيات العمومية غير العادية و(٥) اجتماعات للجمعيات العمومية التأسيسية. كما تمت الموافقة على (١٢) طلباً لإصدار سندات قرض منها طلبات لإصدار صكوك إسلامية.

وقامت الهيئة بإصدار دليل شامل لإجراءات ومتطلبات التأسيس والتحول إلى شركات مساهمة عامة وذلك بهدف تبسيط تلك الإجراءات وتطويرها واختصار الإطار الزمني لها. وحرصاً من الهيئة على زيادة الثقة في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب العام، قامت الهيئة بالإشراف على عملية إعادة تقييم الحصص العينية

الشركات التي تم تحويلها و تأسيسها كشركات مساهمة عامة خلال عام ٢٠٠٨

| م | الشركة | النشاط | الإمارة | نوع الطلب | رأس مال الشركة (مليون درهم) | الحصة المطروحة للاكتتاب العام (مليون درهم) |
|----|--------------------------|------------------|---------|-----------|-----------------------------|--|
| ١ | ميثاق للتأمين التكافلي | التأمين | أبوظبي | تأسيس | ١٥٠ | ٨٢,٥ |
| ٢ | الهلال الأخضر للتأمين | التأمين | أبوظبي | تأسيس | ٢٥٠ | ١٣٧,٥ |
| ٣ | الاتحاد للصرف الصحي | الخدمات والتجارة | أبوظبي | تأسيس | ١٧٥,٢ | ٠ |
| ٤ | الهلال للتكافل | التأمين | أبوظبي | تأسيس | ١٠٠ | ٠ |
| ٥ | الوثبة للصرف الصحي | الخدمات والتجارة | أبوظبي | تأسيس | ٢٣٧,٥ | لا توجد |
| ٦ | الرويس القابضة للطاقة | الطاقة | أبوظبي | تأسيس | ١,١٩٥,١ | لا توجد |
| ٧ | أبوظبي للخدمات العامة | الخدمات | أبوظبي | تأسيس | ١٠ | لا توجد |
| ٨ | دار التكافل | التأمين | دبي | تأسيس | ١٠٠ | ٥٥ |
| ٩ | نور للتكافل العائلي | التأمين | دبي | تأسيس | ٧٥ | ٠ |
| ١٠ | تكافل الإمارات | التأمين | دبي | تأسيس | ١٥٠ | ٨٢,٥ |
| ١١ | الإمارات لتأمين الصادرات | التأمين | دبي | تأسيس | ٥٠ | لا توجد |
| ١٢ | مصرف عجمان | البنوك | عجمان | تأسيس | ١,٠٠٠ | ٥٥٠ |
| ١٣ | شركة نور للتكافل العام | التأمين | دبي | تأسيس | ٧٥ | لا توجد |
| | الإجمالي | | | | ٣,٥٦٨ (تقريباً) | ٩٠٨ (تقريباً) |



١٣٠ ترخيصاً منحتها الهيئة للوسطاء العاملين بمجال السلع

ارتفاع تداولات بورصة دبي للذهب والسلع ٨٥,٥٪ إلى ١٨٩,٥ مليار درهم في ٩ شهور

وقد خولت الهيئة البورصة صلاحية منح عضويتها للمتعاملين في التداولات والوسطاء لمدة سنة اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٨ حيث يعد ذلك بمثابة حافزاً به لجذب مزيد من المتعاملين الراغبين في ممارسة النشاط من خلال بورصة دبي.

ووافقت الهيئة على منح البورصة صلاحية تقديم حسومات لأعضائها من الوسطاء من رسوم العضوية وذلك بناءً على حجم تداول الوسيط الذي يعتبر في حد ذاته حافزاً آخر ملموساً تقدمه البورصة لوسطاء السلع لعمليات التداول بأحجام كبيرة.

الإطار القانوني

ويذكر ان الإطار القانوني لرقابة الهيئة على البورصة يستند للقانون رقم ١٥٧ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالإدراج وتداول السلع وعقودها والمتعلق بترخيص وسطاء السلع والإدراج لعقود السلع ومشتقاتها والذي جرى العمل به اعتباراً من ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥م. علاوة على ذلك، فإن للهيئة أنظمتها الخاصة وإجراءاتها التي تتعلق بنشاطات بورصات السلع، والتي شكلت في الوقت نفسه الأسس اللازمة لتنظيم بورصة دبي للذهب والسلع وتشمل أيضاً ترخيص الوسطاء للقيام بتقديم خدمات الوساطة اللازمة في بورصة دبي للذهب والسلع. وبناءً عليه، فقد قامت الهيئة بترخيص بورصة دبي للذهب والسلع لممارسة نشاطها اعتباراً من ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥م، حيث بدأت البورصة في تداول عقود الذهب الآجلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥م.



تجاوز عدد العقود المتداولة في بورصة دبي للذهب والسلع ١,٠١٥ مليون عقداً بقيمة ٥١,٦ مليار دولار (حوالي ١٨٩,٥ مليار درهم) خلال فترة الشهور التسع الأولى من العام الجاري بزيادة نسبتها ٨٥,٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من تداولات عام ٢٠٠٧. وتم منح ٩ تراخيص للوسطاء العاملين في البورصة هذا العام ليرتفع عدد هذه التراخيص إلى ١٣٠ ترخيصاً مقابل ١٢١ ترخيصاً للوسطاء عام ٢٠٠٧. وكان قد أنيط بهيئة الأوراق المالية والسلع في الدولة مسئولية الإشراف على بورصة دبي للذهب والسلع اعتباراً من عام ٢٠٠٥ باعتبارها الجهة المنظمة لأسواق المال بالدولة. وتتولى الهيئة الإشراف على البورصة باعتبارها منظمة تتمتع برقابة ذاتية وذلك وفقاً للشروط المتفق عليها في مذكرة التفاهم الثنائية الموقعة بين كل منهما.

أهم إنجازات الهيئة في مجال السلع خلال العام

بناءً على توجيهات وإرشادات هيئة الأوراق المالية والسلع، تمكنت بورصة دبي للذهب والسلع من الالتحاق بعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وذلك في يونيو ٢٠٠٨م.

وقد ارتفع عدد التراخيص الصادرة للوسطاء العاملين ببورصة دبي للذهب والسلع إلى ١٣٠ ترخيصاً خلال عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٩ تراخيص حيث كان عدد التراخيص الصادرة خلال العام الماضي ١٢١ ترخيصاً من بينها ٢٤ ترخيصاً جديداً. ويجري حالياً تجديد التراخيص سنوياً طبقاً لما هو معمول به في نظام وسطاء الأوراق المالية حيث تنتهي صلاحية الترخيص بتاريخ ٣١ ديسمبر من كل عام.

كما صدرت موافقة هيئة الأوراق المالية لبورصة دبي للذهب والسلع على إدراج عقدين أجلين لكل من الوقود الخام والبلاستيك ليتم تداولهما بالبورصة لأول مرة.

كذلك فقد صدرت موافقة الهيئة على التسويات النقدية لعقود الوقود الخام حيث أصبحت التسويات النقدية لعقود الوقود الخام إلزامية لأول مرة بالبورصة وذلك بهدف جذب المتداولين الدوليين لهذه العقود لممارسة النشاط بالبورصة، وبالتالي فإن العملاء يمكنهم القيام بعمل تسويات العقود مع ضمان التسليم خارج البورصة مع إخطار البورصة عن ذلك من خلال التسهيلات التي تقدمها البورصة.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة بعمل فحص شامل لبورصة دبي للذهب والسلع على مدى ثلاثة أيام خلال شهر فبراير ٢٠٠٨ حيث تم مراجعة الخطة المستقبلية للبورصة حتى عام ٢٠١١م.

هيئة الأوراق المالية والسلع توافق لبورصة دبي للذهب والسلع على إدراج عقدين أجلين لكل من الوقود الخام والبلاستيك ليتم تداولهما بالبورصة لأول مرة

ونظراً لما تتمتع به بورصة دبي للذهب والسلع من خاصية الرقابة الذاتية، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع تقوم بأعمال الفحص والتفتيش على الوسطاء الذين تتعلق أعمالهم بمخاطر محتملة على العملاء والسوق، أما باقى الوسطاء فتقوم البورصة من جانبها بالتفتيش عليهم وفحص أعمالهم. وعليه، فقد قامت الهيئة بفحص أعمال ٩ من كبار الوسطاء من حيث حجم العملاء خلال عام ٢٠٠٨، بينما قامت البورصة بفحص وتدقيق أعمال ٥ من الوسطاء الآخرين.

إحصاءات التداول ببورصة دبي للذهب والسلع

| البيان | عدد التداولات | عدد العقود المتداولة | القيمة بالمليار / دولار |
|--|---------------|----------------------|-------------------------|
| عام ٢٠٠٧ | ٢٥٨,٥٦٨ | ٩٠٧,٤٦٩ | ٣٤,٦٨ |
| عام ٢٠٠٨ (حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨) | ٣٠٠,٠٢٧ | ١,٠١٥,٦٤٧ | ٥١,٦٢ |
| نسبة الزيادة حتى ٢٠/٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ | ١٦,٠٤٪ | ١١,٩٢٪ | ٤٨,٨٥٪ |



تشكيل لجان القواعد التنظيمية والتوافق والانسجام والرقابة وإنفاذ القوانين

«اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية» يستهدف الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق المال العربية



شاملة حول قطاع الأوراق المالية ومكوناتها»، بالتعاون بين الاتحاد وهيئة الأوراق المالية والأسواق السورية في مدينة دمشق-الجمهورية السورية، وإقامة «ندوة الإعلام الاقتصادي والأسواق المالية» في عمان-المملكة الأردنية الهاشمية شملت محاور: واقع الإعلام الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاديات الوطنية في دولنا العربية، والمعلومات والبيانات المالية وأثرها على الأسواق المالية. والتحليلات المالية والاقتصادية وأثرها على المستثمرين والرأي العام العربي. ومنتديات الانترنت ودورها في نشر الوعي الاستثماري. ودور التدريب لصقل مهارات الصحفي الاقتصادي. والتجارب العربية للتوعية في أسواق الأوراق المالية. من ناحية أخرى، يجري العمل على تأسيس موقع خاص بالاتحاد على الإنترنت يظهر الدور والأنشطة التي يقوم بها الاتحاد في المرحلة الحالية.

مؤتمر سوق رأس المال العربي

إقترحت الأمانة العامة للاتحاد عقد مؤتمر سنوي لمؤسسات سوق رأس المال العربي يطلق عليه «مؤتمر سوق رأس المال العربي» وهو تجمع يضم المؤسسات المالية العاملة في قطاع الأوراق المالية العربية ومؤسساتها وهي: اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، واتحاد البورصات العربية، ومؤسسات المقاصة والإيداع المركزي، وجمعيات الوسطاء، واتحاد المصارف العربية، ومؤسسات المحاسبين القانونيين العاملة في المنطقة العربية، وأكبر ١٠٠ شركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصات العربية من حيث رأس المال. ويهدف هذا المؤتمر إلى مناقشة القضايا ذات العلاقة بقطاع الأوراق والأسواق المالية العربية (السوقين الأولي والثانوي)، والخدمات المالية، والشراكات الدولية في هذا المجال، ووضع الإستراتيجيات والسياسات الفعالة للقطاع المالي العربي في مواجهة هذه التحديات. ويأتي هذا التوجه نتيجة للتوسع الكبير وزيادة التطورات المتلاحقة في قطاع الأوراق المالية وعدد الشركات المساهمة المدرجة في الوقت الحاضر، حيث بات من الضروري رفع مستوى التنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي لزيادة فعالية الاستفادة خاصة في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية. كما أن هذا التنسيق يفرض زيادة الانفتاح على العالم وفتح الأسواق المالية العربية للمستثمر الأجنبي والمؤسسات الدولية والانضمام لاتفاقيات دولية يفرض على هذه الدول التزامات عديدة لم تتخذ عليها المؤسسات العاملة في هذا القطاع سواء كانت من الجهات الرسمية أو الأهلية.

القائمة بالتنقيش، وكذلك المهام المتصلة بإنفاذ القوانين وتتعلق مهامها بقواعد وإجراءات إنفاذ القوانين واللوائح من قبل أسواق الأوراق المالية وهيئات الرقابية والإشرافية، والقرارات الإدارية في إيقاع الجزاءات على المخالفين، والقرارات القضائية وطرق رفع القضايا في المحاكم، والقوة المدنية والقضائية في تطبيق القوانين، وأوجه التعاون مع الأجهزة القضائية الأخرى.

إجتماعات اللجان الدائمة في الأردن والأمارات

وقد عقدت اللجان الثلاث الدائمة في الاتحاد إجتماعاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك للاتفاق على المهام الرئيسية ووضع أطر العمل المناسبة لها، كما تم الاتفاق على ضرورة مساهمة كل الهيئات الرقابية الأعضاء في الإتحاد في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه اللجان وأن تساهم مساهمة فعالة لتحقيق ذلك. وقد تبع إجتماعات تلك اللجان إجتماعات لـ ٧ فرق عمل تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المهام المحددة لكل من اللجان الثلاث، وقد عقدت تلك الفرق إجتماعاتها في كل من الإمارات والسعودية وسلطنة عمان.

الأمانة العامة

تجمع القوانين والأنظمة لتحويلها إلى مكتبة رقمية

كما بدأت فرق العمل في تجميع المعلومات التفصيلية الخاصة بالقوانين والأنظمة والإجراءات المتعلقة بعمل الهيئات وتقريرها في أطر استفاد منها في تكوين رأي محدد حول واقع الأوراق المالية في الدول الأعضاء في الاتحاد، وقامت بعض الفرق بإعداد إستبيان تم توزيعه على الهيئات الأعضاء لتوفير بعض المعلومات الأخرى. كذلك فقد قامت الأمانة العامة للاتحاد بجمع وتصنيف نسخ كاملة من القوانين والأنظمة والإجراءات المطبقة في الوقت الحاضر في الدول أعضاء الاتحاد، وينتظر أن تصبح هذه المجموعة عما قريب نواة مكتبة متكاملة للاتحاد تتحول إلى مكتبة رقمية ستكون الأولى من نوعها، وتوفر خدماتها لكافة الباحثين والمتخصصين في الأسواق المالية.

تأسيس موقع خاص بالاتحاد على الإنترنت

واعتمد اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامج فعاليات خلال العام الحالي تضمن إقامة ندوة «نظرة

تأسس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بغرض الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء، والتنسيق والتعاون بين الأعضاء لتحقيق الانسجام في القوانين والأنظمة، والعمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة في الرقابة على المعاملات في الأسواق المالية العربية وتطبيق المعايير الدولية وتعميق مفهومي الإفصاح والشفافية.

وإنطلاقاً من هذا الإطار وتلك الرؤية تشكلت مجموعة من اللجان للعمل على تحقيق هذه الأهداف، وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان: هي لجنة القواعد التنظيمية لأسواق الأوراق المالية، ولجنة التوافق والانسجام بين القوانين والأنظمة القائمة في الأسواق المالية، ولجنة الرقابة وإنفاذ القوانين وذلك ضمن خطة وإنجازات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية خلال عام ٢٠٠٨. وتم وضع عدة مهام للجنة الأولى لكي يتم العمل في ضوءها، وإنصبت هذه المهام على كل من المكونات التنظيمية لقطاع الأوراق المالية، والدور الحكومي في الرقابة عليه ومستوى الحرية الاستثمارية والإفصاح والشفافية، والتنظيم والإجراءات المتبعة للطرح الأولي والإصدارات، والإفصاح والمعلومات، والأنظمة الفنية المطبقة، والربط الإلكتروني للأسواق المالية والإدراج المشترك، والصناديق الاستثمارية، والأوراق المالية المصدرة والمتداولة، والعلاقة بين الإتحاد والمنظمات العربية والدولية الأخرى، وإجراءات إدارة المخاطر، وتطوير مهنة الوساطة والوسطاء، واختصت اللجنة الثانية بمجموعة من المهام تتعلق بقوانين المؤسسات العاملة في قطاع الأوراق المالية، واللوائح الداخلية للهيئات والأسواق المالية، والطرق والإجراءات المتبعة في إصدار وتعديل القوانين والأنظمة في الدولة، والطبيعة القانونية لقرارات الهيئات الرقابية والأسواق المالية، والأنظمة الخاصة بمعالجة التعاملات بناءً على معلومات داخلية، والطرق المتبعة في تفسير القوانين والأنظمة، وأنظمة الإصدارات الأولية، والطرق المتبعة لحماية المستثمرين في قطاع الأوراق المالية، وحوكمة الشركات المساهمة.

لجنة الرقابة وإنفاذ القوانين

أما اللجنة الثالثة الخاصة بالرقابة وإنفاذ القوانين فقد تركز عملها على المهام المتصلة بالرقابة على التداول، والرقابة على الجهات المصدرة للأوراق المالية، والرقابة على المرخص لهم والمعتمدين داخل الدولة أو بين أعضاء الاتحاد، ومواجهة عمليات غسل الأموال، والطرق المتبعة لحماية المستثمرين في قطاع الأوراق المالية، وأنواع التنقيش وأنظمتها وإجراءاته والجهات

